

وأكد المرصد أن الحكومة السورية لم تفعل شيئاً خلال الفترة الماضية لمواجهة هذا الأمر. فحتى الإجراءات البسيطة التي اتخذت مثل وضع عقوبات على من يعقد زواجا خارج المحكمة، بقيت حبرا على ورق. إضافة إلى أن هذه القرارات لا تعني شيئاً في ظل واقع أن أغلب الأهل المتاجرين ببناتهم يحرصون، مع السائح، على عدم وصول المعلومات إلى الجهات المختصة. وربط المرصد بين هذه الظاهرة وبين الفقر الذي يزداد في سورية نتيجة عوامل عدة. كذلك ربطها مع شيوع بعض الأفكار الأصولية المتطرفة التي تعتبر الطفلة "بالغة" صالحة للزواج بمجرد بلوغها الجسدي (الحيض). معززين موقفهم ببعض الآراء الدينية التي يعمل على ترويجها بعض رجال الدين في سورية.

وانتقد المرصد بشدة تقصير الإعلام الرسمي السوري في مواجهة هذه الظاهرة. إذ لا توجد حتى اليوم أية استراتيجية إعلامية رسمية سورية لمواجهة هذا الشكل الشديد من العنف ضد الأطفال، وتبقى بعض الإساءات الهامة التي قدمها هذا القسم من الإعلام رهنا بجهود جبارة من قبل أفراد يعملون في هذه الوسائل الإعلامية. فيما أشاد بالإعلام السوري غير الحكومي، المرئي والمسموع والمطبوع والالكتروني، الذي حقق نقلة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية في هذا المجال، رغم أن الفضل الأساسي في هذه النقلة يعود إلى الزميلات والزملاء العاملين في هذه الوسائل، وليس إلى إدارتها التي وقفت، مرات عدة، ضد حماس الزميلات والزملاء لفتح هذه المواضيع بشكل مستمر وعميق.

كذلك انتقد المرصد الحكومة السورية التي ما زالت تضيق بشدة على إنشاء منظمات مجتمع مدني لمواجهة العنف ضد المرأة والأطفال. إذ ما زال قانون الجمعيات سيء الصيت يقبض بيد من حديد على المنظمات السورية الموجودة، ويمنع أية محاولة لإنشاء منظمة جديدة. فيما ما يزال الإتحاد العام النسائي متمسكا بمادة في قانونه تنص على أنه "الممثل الوحيد للنساء في سورية". ومن المعروف أن هذا الإتحاد لا يفعل أي شيء لمواجهة العنف ضد المرأة والطفلة، بل يكتفي بتقديم الجمل الإنشائية في مناسبات عدة. وأحيانا بطرح بعض الأفكار في هذه الورشة أو تلك.

وأيضاً انتقد واقع منظمات المجتمع المدني السوري، بما في ذلك المنظمات العاملة في حقوق الإنسان عامة والعاملة في حقوق المرأة، إذ تتوزع بين عمل لا يتجاوز البرستيج بعيداً عن بذل أي جهد حقيقي في مواجهة هذا العنف (وغيره)، فيما يدعي بعضها الآخر أنه يعمل ضد هذا العنف عبر ملاجئ مخصصة لهذا الغرض، بينما في الواقع تشكل هذه الملاجئ مصدراً جديداً للتمويل، بعيداً عن تقديم أية خدمات ذات معنى أو فائدة.

منظمة العفو الدولية

تعد تقريراً عن العنف ضد المرأة في سوريا

نساء سورية

تعمل منظمة العفو الدولية (أمнести) على إعداد تقرير عن العنف ضد المرأة في سورية، خاصة زواج الطفلات، متضمناً الوضع القانوني، الإجرائي، الواقعي، ومدى انتشار هذه الظاهرة، وكيفية التعامل معها. وفي هذا الإطار زار وفد من المنظمة سورية، والتقى العديد من الجهات الرسمية، إضافة إلى بعض الجهات المدنية بضمنها مرصد نساء سورية.



وناقش المرصد خلال اللقاء واقع هذه الظاهرة، مؤكداً أن الثغرة الأساسية تقع في القانون السوري الذي يسمح بزواج القاصرات من جهة، ولا يتضمن عقوبات جديّة ضد الوالدين اللذين يتاجران ببناتهن عبر تزويجهن من السياح الخليجين خاصة مقابل مبالغ نقدية كبيرة، رغم أن أغلب هؤلاء السياح يكونون في الأصل متزوجون وكبار في السن، ويعقدون زواجا عرفياً أو دينياً (عند شيخ ما)، ليقتضوا متعتهم الجنسية خلال فترة الصيف، ثم يغادرون تاركين وراءهم امرأة كثيراً ما لا تستطيع إثبات زواجها، وبالتالي فهي، قانونياً، عذراء. وهو الأمر الذي يشجع من جديد الوالدين على بيعها مرة أخرى في صيف آخر!

وعبر المرصد عن المشكلة المزمنة في سورية المتمثلة في غياب الإحصائيات التي يجب أن تقوم بها الدولة، ويجب أن تنتشر علناً على العموم، ويجب أن تتمتع بالنزاهة والشفافية والمصدقية أثناء إعدادها كما أثناء استخلاص النتائج منها، فيما تعجز أغلب منظمات المجتمع المدني عن القيام بهذا العمل نظراً لصعوبته من جهة، ونظراً لقرارات رئاسة مجلس الوزراء الغريبة التي منعت أي نوع من البحث الإحصائي لا يحصل على موافقة مسبقة من "المكتب المركزي للإحصاء!"

وقال أنه لا يمكن رصد هذه الظاهرة بدقة في ظل هذا الواقع. إلا أن تقديرات عامة للمرصد، مستمدة من عمله الميداني الذي يشكل المستوى الثالث من عمله (تقديم المساعدة غير المالية لضحايا العنف الأسري)، تشير إلى أنها باتت ظاهرة تتسع كل يوم للسببين الأساسيين المذكورين (تردي الوضع الاقتصادي المعاشي، وشيوع بعض الأفكار الظلامية التي يعمل على ترويجها منطرفون باسم الدين).